

دون الاخرى وبما يعنى ذلك بمحد في خصوص الاصل وهو ما يتناول
الاشياء في هذا المثال عن درجة الاعتبار بطريق من الطرق فيبقى
العلة المقترحة المشتركة

ص وان تلك العلة فقد شرط او وجود مانع فعملهم مرأ و
يلزم من ذلك وجود المقضي والفرض السبكي لا يرتضى
ش اذا كانت علة انتفاء الحكم فقد شرطت كالتقاء وجوبه بجم البكر
لعدم الاحتضان الذي هو شرط وجوب الرجوع او وجود مانع كالتقاء
وجوبه بالمصاح على الابطال في الوجود فهل يلزم من ذلك وجود
المقضي الجمعي نعم ومنهم الاممى اذ لو جاز انتفاءه كان انتفاء
الحكم حينئذ لا انتفاءه لا لما فرض من فقد الشرط او انتفاء المانع
والامام فخر الدين وتبعه في جمع الجوامع الجواز ان يكون له ايضا
لجواز دليلين على مدلول واحد **مسالك العلة**
الاول الاجماع فالاصل اعلى مثل علة كذا ثم يبلى
لسبب وبعضه من اجل فكى ومعها اذا او الظاهر ان
كاللام فالاصل فالباقى فان من سارع فموقفه يلغى
مراد فغيره ومنه فاقضى ان واذا ما مضى في الحرف
ش المراد بمسالك العلة الطرق الدالة على كون الوصف علة
فاولها الاجماع كالاجماع على ان العلة في حديث الصحيحين لا
يحكم احد بين اثنين وهو غضبان لتشويش الغضب للمكرب
وقدم على النص كما صنع ابن الحاجب لتقدمه عليه عند التعان
وعكس البيضاوى لان النص اصل الاجماع الثاني النص وهو

صلى

صرح ويعبر عنه بالقاطع كما فعل البيضاوى وهو ما لا يحتل غير
العامة بان دل عليها بالوضع من غير احتياج النظر والاشارة
وهو مراتب اعلاها ان يرد في النص لعلة كذا ويليه ان يقال
لسبب كذا ويليه من اجل كذا القوله تعالى من اجل ذلك كتبنا
على بنى اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الاستدلال
من اجل البصر ويليه كى تخو كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم
اي انما جعل العنى للمذكورين كى لا يتداوله الاغنياء فيجزم منه
الفقراء وهم مرتبها اذن كحديث سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال
انقص الرطب اذا جف فقال لو انعم فقال اذن وظاهره وهو
ما يحتل غير العامة احتمالا مرجوحا وهو مراتب اعلاها اللام
ظاهرا نحو امتزاج لناه اليك ليخرج الناس الآية ثم مقدم
قال في منع المواضع لا يريد ان المقتر دون المفوض نحو ولا
تطلع كلكم كل خلاف مهدي القول ان كان داما وبين اي لان
ثم الباء نحو فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات مما افاء
في كلام السامع نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الا تخمرا
رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ثم في كلام الراوى الفقيه نحو
حديث ابى داود عن عمران ابن حصين سهرى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فبعد ثم في كلام الراوى غير الفقيه وظاهره عباد بن شرح
جمع الجوامع اختصاص قوله في كلام السامع وما بعده بالفاء
وصح في منع المواضع بخلافه فقال قولنا في كلام السامع الثاني
ان هذه الالفاظ اختلفت مراتبها في نفسها كذلك اختلفت

تبع